



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة البرنامج

الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة

روما، 18 – 22 مايو/أيار 2020

الخطوط العريضة المؤقتة للإطار الاستراتيجي الجديد

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

مديرة مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +39 06570 52298

الموجز

- ◀ يسترشد عمل المنظمة بأكمله، على نحو ما تقتضيه النصوص الأساسية، بإطار استراتيجي يتم إعداده لفترة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة واستعراضه كل أربع سنوات. وتشكّل هذه الوثيقة الخطوة الأولى في العملية المؤدية إلى وضع الإطار الاستراتيجي الجديد الذي سيعرض على الأجهزة الرئاسية في دوراتها الأولى المزمع انعقادها في عام 2021 (انظر خارطة الطريق في الملحق 1). وسيوضح الإطار الاستراتيجي رؤية المنظمة المتمثلة في إيجاد عالم مستدام ينعم فيه الجميع بالأمن الغذائي، في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- ◀ وهذا الإطار هو أول إطار استراتيجي يوضع تحت إشراف المدير العام للمنظمة، الدكتور شو دونيو. فهو سيعطي دفعة لرؤية المدير العام المتمثلة في بناء منظمة مفعمة بالحياة ومعززة من أجل إيجاد عالم أفضل ودعم الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال عقد العمل هذا.
- ◀ وستحوي وثيقة الإطار الاستراتيجي تحليلاً للاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية، وستنظر في مجموعة القضايا التي تتحدى قدرة نظمنا الغذائية على توفير أغذية مغذية وأنماط غذائية صحية، وعلى المساهمة في تعزيز فرص سبل كسب العيش والتقليل من أوجه عدم المساواة بطريقة مستدامة بيئيًا.
- ◀ ويؤثر التحدي العالمي الذي تطرحه جائحة كوفيد-19 على كل من العملية المتوخاة لوضع الإطار الاستراتيجي ومحتواه المحتمل وتنفيذه. وستعمل الإدارة جنبًا إلى جنب مع الأعضاء والخبراء والوكالات التي توجد مقارها في روما والشركاء والموظفين لكي توضح توضحًا تامًا الطريقة التي ينبغي بها للمنظمة تحديد موقعها في الحاضر والمستقبل استجابة للمشهد العالمي المتغير والطلبات الجديدة التي تلقى على عاتق المنظمة.
- ◀ وستدرج أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل في الإطار الاستراتيجي للمنظمة الذي تشكل رؤية المنظمة وأهدافها العالمية الأساس الذي تقوم عليه. ويمثل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، مع ضمان استدامة الزراعة¹ وإدارة الموارد الطبيعية، ركائز محورية لأهداف التنمية المستدامة وشرطًا مسبقًا لتنفيذ خطة عام 2030 برمتها.
- ◀ يوجّه إطار نتائج المنظمة، بالاستناد إلى العناصر الأكبر للإطار الاستراتيجي الأطول أجلًا، عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده. ويمثل كل مستوى من إطار النتائج نوعًا مختلفًا من النتائج التي يتعين تحقيقها، وتوجد في صلب الإطار المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز، وتوفّر الأساس لتقييم كيفية إسهام إجراءات المنظمة في إحداث تغييرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ورفع التقارير عن ذلك.
- ◀ وستتضمن الإطار الاستراتيجي الجديد، على نحو ما تقتضيه النصوص الأساسية، عددًا من الأهداف الاستراتيجية التي يتعين على الأعضاء والمجتمع الدولي بلوغها بدعم من المنظمة. وستتحقق هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال مجموعة مقترحة من المجالات البراجمجة ذات الأولوية التي ترتبط بالتحديات العالمية وتجيّد الترابط القائم بين أهداف التنمية المستدامة. وستعمل البرامج ذات الأولوية، سعيًا إلى تحقيق نتائج

¹ يشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاته، مصادب الأسماك والمنتجات البحرية والغابات والمنتجات الحرجية الأساسية.

مستدامة وقابلة للقياس في الميدان، من خلال مبادرات جديدة مثل مبادرة العمل يدًا بيد لإيجاد حلول في مجال السياسات قائمة على الأدلة، وتقودها وتتولى زمامها البلدان.

وسيتم قياس النتائج من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وكذلك من خلال غيرها من المؤشرات بالنسبة إلى المجالات التي لا ترتبط بسهولة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة القائمة، كالعامل المعياري الذي تضطلع به المنظمة على سبيل المثال.

التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

إنّ لجنة البرنامج مدعوة إلى تقديم تعقيباتها واقتراحاتها بشأن ما هو مقترح من عملية ومحتوى للإطار الاستراتيجي الجديد.

مسودة المشورة

إنّ اللجنة:

- أخذت علمًا بالعملية المقترحة؛
- وأعدت التأكيد على أهمية إجراء عملية تشاور شاملة؛
- وأوصت بمواصلة استعراضها من جانب المجلس.

بيان المحتويات

4.....	المقدمة	أولاً -
6.....	الإطار الاستراتيجي للمنظمة: السياق والمحتوى	ثانياً -
6.....	السياق الاستراتيجي والبرامجي	
8.....	الاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية السائدة في مجالي الأغذية والزراعة	
9.....	إطار نتائج المنظمة	ثالثاً -
10.....	إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية	
11.....	استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	
11.....	العمل المعياري العالمي الذي تقوم به المنظمة	
11.....	تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة	
12.....	عملية التشاور	رابعاً -
14.....	الملحق 1: خارطة الطريق لعملية التشاور بشأن الإطار الاستراتيجي للمنظمة	
16.....	الملحق 2: إطار نتائج منظمة الأغذية والزراعة الحالي (الأجل المتوسط 2018-2021)	
18.....	الملحق 3: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الوكالة الراحبة لها والمساهمة فيها	

أولاً - مقدمة

- 1- تقدم هذه الوثيقة الخطوط العريضة المؤقتة للإطار الاستراتيجي الجديد لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) الذي يوضع في سياق الاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية السائدة في المجالات التي تندرج ضمن نطاق ولاية المنظمة.
- 2- ويسترشد عمل المنظمة بأكمله، على نحو ما تقتضيه النصوص الأساسية، بإطار استراتيجي يتم إعداده لفترة تتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة واستعراضه كل أربع سنوات. وقد حدّد المؤتمر، في دورته السادسة والثلاثين التي انعقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2009، نهج البرنامج والميزانية الذي يتضمن إطاراً استراتيجياً للمنظمة يُعرّف على النحو الآتي:

◀ إطار استراتيجي يُعدّ لفترة عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، ويجري استعراضه كل أربع سنوات، ويشمل، في ما يشمله، تحليلاً للتحديات التي تواجه الأغذية والزراعة والتنمية الريفية والسكان المعتمدين عليها، بما في ذلك المستهلكين؛ ورؤية استراتيجية، والأهداف التي ينشدها الأعضاء في مجالات ولاية المنظمة، وكذلك الأهداف الاستراتيجية التي سيحققها الأعضاء والمجتمع الدولي بدعم من المنظمة، بما في ذلك الغايات ومؤشرات إنجازها.²
- 3- وتشكّل هذه الوثيقة الخطوة الأولى في العملية المؤدية إلى وضع الإطار الاستراتيجي الجديد الذي سيعرض على الأجهزة الرئاسية في دوراتها الأولى المزمع انعقادها في عام 2021. ويعرض الملحق 1 كامل خارطة طريق هذه العملية.
- 4- وثمة، على نحو ما هو مبين أدناه، أربعة عناصر جديدة ستوجّه و/ أو تؤثر في وضع الإطار الاستراتيجي الجديد.
- 5- ويتمثل أحد هذه العناصر في زيادة توضيح إطار نتائج المنظمة الجديد تحت الإطار الشامل لخطة عام 2030. وسينصب تركيز المنظمة، عند وضع إطار النتائج الجديد، على أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها الأكثر صلة بولايتها وستوضح الأولويات والإجراءات البرمجية ذات الصلة.
- 6- وتجدر الإشارة أيضاً إلى التوجيهات الصادرة عن الدورة الثالثة والستين بعد المائة للمجلس الذي أشار، في ما أشار إليه، في استعراضه لتقييم إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة،³ إلى الحاجة إلى استراتيجية للمنظمة تكون متوائمة مع خطة عام 2030، ومع إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وعملية شاملة لوضع الإطار الاستراتيجي الجديد (بما في ذلك مؤشرات النتائج).⁴

² الجزء الثاني من النصوص الأساسية - القسم واو - "تنفيذ خطة العمل الفورية بخصوص إصلاح عمليات إعداد البرامج والميزانية والرصد المستند إلى النتائج"، الفقرة 1(أ).

³ الوثيقتان PC 127/2 و PC 127/2 Sup.1

⁴ انظر الوثيقة PC 128/2 Sup.1 - التقرير المحلي للإدارة عن تنفيذ توصيات تقييم إطار النتائج الاستراتيجية في منظمة الأغذية والزراعة

7- ويتمثل العنصر الثاني في استعراض الاتجاهات والتحديات العالمية الجديدة التي ستؤثر على الأغذية والزراعة في العقود القادمة. ومن شأن الاستعراض أن يؤدي إلى زيادة فهم التحديات التي تواجهها في الوقت الحالي الزراعة والتنمية الريفية والنظم الغذائية والتي ستواجهها في القرن الحادي والعشرين، وضمان معالجتها بشكل مناسب في الطريقة التي تؤدي بها المنظمة عملها، بما في ذلك بشأن قضايا مثل تغير المناخ والهجرة والتوسع الحضري.

8- ويكمن العنصر الثالث الذي سيوجّه وضع الإطار الاستراتيجي في الرؤية الجديدة التي عبّر عنها المدير العام المتمثلة في بناء منظمة مفعمة بالحيوية والابتكار في عالم تتسم فيه التحديات بالتعقيد والترابط وحيث لا يمكن معالجة قضايا الأغذية والزراعة وسبل عيش الناس ورفاههم، وصون الموارد الطبيعية أيضًا بشكل منفصل. وستشكل نظم الأغذية الزراعية والبيئة الزراعية والصناعات الغذائية الزراعية والتغذية والصحة جوانب رئيسية ينبغي أخذها بعين الاعتبار. وستسترد عملية التفكير أيضًا بالتمويل والشراكات ذات الأهداف المحددة والابتكارات في إدارة البيانات والممارسات والتكنولوجيات والمؤسسات.

9- وأما العنصر الرابع فهو "التطبيع الجديد" في سياق التحدي العالمي الذي تلقي بظلاله جائحة كوفيد-19 وضمان اعتماد المنظمة لنهج واضح. فجائحة كوفيد-19 تحمل في طياتها عددًا كبيرًا من أوجه عدم اليقين ولكنها تشكل أيضًا فرصة بالنسبة إلى المنظمة للاستفادة مما تتمتع به من خبرة فنية ولتشكيل معالم استجابة المجتمع العالمي لمواجهة هذه الجائحة، ودعمها والتأثير فيها في الحاضر والمستقبل، ردًا على التغيير الذي يشهده المشهد العالمي.

10- وتتطلع الإدارة إلى إجراء عملية تفكير استراتيجي تشاورية يشارك فيها الأعضاء والخبراء والوكالات التي توجد مقرها في روما والشركاء الآخرون والموظفون، وستوضّح بشكل كامل رؤية المنظمة المتمثلة في إيجاد عالم مستدام ينعم فيه الجميع بالأمن الغذائي.

ثانيًا- الإطار الاستراتيجي للمنظمة: السياق والمحتوى

11- سيتمحور الإطار الاستراتيجي الجديد الذي سيعرض على المؤتمر في يوليو/تموز 2021 حول الأقسام التالية:

- السياق الاستراتيجي والبرامجي
- الاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية الرئيسية في المجالات ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة إلى رؤية المنظمة وولايتها؛
- إطار نتائج المنظمة.

12- وتقدم الأقسام الواردة أدناه تفاصيل أكثر عن الخطوط العريضة للوثيقة والعملية المتوخاة للتوصل إلى الوثيقة النهائية.

السياق الاستراتيجي والبرامجي

13- يوضع الإطار الاستراتيجي الجديد للمنظمة في سياق عنوانه الاستمرارية والتغيير.

14- وترتكز الاستمرارية على الأساس المتين الذي تقوم عليه ولاية المنظمة. فقد وافق الأعضاء في الدورة الخامسة والثلاثين (الاستثنائية) لمؤتمر المنظمة التي انعقدت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008⁵ على رؤية المنظمة وثلاثة أهداف عالمية (الملحق 2)، بالاستناد إلى الغرض الأساسي الذي تنشده المنظمة على نحو ما هو منصوص عليه في دستور المنظمة. وأعاد الأعضاء التأكيد باستمرار على رؤية المنظمة وأهدافها العالمية الثلاثة مع تعديلات طفيفة، كان آخرها في استعراض الإطار الاستراتيجي في عام 2017⁶

15- ويقترن ذلك، في ظلّ تشكيل رؤية المنظمة وأهدافها العالمية الأساس الذي يستند إليه، بكون أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 اعتمدت لغة مشتركة لجميع أصحاب المصلحة في التنمية. وفي هذا الصدد، يتعين دمج أهداف التنمية المستدامة (بما يتجاوز مجرد مواءمتها) في الإطار الاستراتيجي للمنظمة. ويعتبر القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي، مع العمل في الوقت ذاته على ضمان استدامة الزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، ركائز محورية لأهداف التنمية المستدامة والشروط المسبقة لتحقيق خطة عام 2030 برمتها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لاتفاق باريس والجهود الرامية إلى وضع إطار للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 تشكيل معالم عمل المنظمة في المستقبل.

16- وتوجد أيضًا عدة عناصر للتغيير و/ أو العمل تحدد سياق وضع الإطار الاستراتيجي الجديد. ويتمثل أحدها في تسلم المدير العام الجديد للمنظمة، الدكتور شو دونيو، مهامه في أغسطس/ آب 2019، ووضع رؤية وتوجهات واضحة للمنظمة. وفي هذا المضمار، بدأت المنظمة فعلاً تطبيق أساليب عمل جديدة بهدف تعزيز قدرة المنظمة على القيام بجملة أمور منها، إتاحة بيانات وتحليلات ذات صلة وفي الوقت المناسب، ونهج مبتكرة، ودعم فني وفي مجال السياسات، وإقامة شراكات تقدم جميع أنواع الدعم المادي، وتوفير التمويل الخاص العام على نطاق يؤدي إلى تمهيد الطريق لإحداث تغيير تحولي.

17- وثمة زخم آخر لإحداث التغيير أو للقيام بعمل متجدد ينشأ عن أن عام 2020 يبشر بعقد من العمل الطموح لبلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وفي الوقت الذي تُسجّل فيه مجالات عديدة تقدماً على العموم، فإن العمل لتحقيق الأهداف لا يتقدم بعد بالوتيرة أو الحجم المطلوب. ومن هذا المنطلق، دعا قادة العالم في قمة أهداف التنمية المستدامة في سبتمبر/أيلول 2019 إلى عقد من العمل والتنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتعهدوا بتعبئة ما هو لازم من تمويل وتعزيز التنفيذ على المستوى الوطني والنهوض بالمؤسسات لبلوغ الأهداف بحلول الموعد المحدد، وهو عام 2030، دون ترك أي أحد خلف الركب.

وثمة مجال رئيسي آخر للتغيير وعدم اليقين ينبثق عن جائحة كوفيد-19 التي لا تلقي بظلالها على إنتاج الأغذية والتجارة وسلاسل الإمدادات الغذائية والأسواق فحسب، وإنما أيضًا على حياة الناس وسبل كسب عيشهم وتغذيتهم. فجائحة كوفيد-19 وما يترتب عنها من تبعات صحية واجتماعية واقتصادية، مقترنة بآثار الظواهر الجوية القصوى وانتشار الآفات وغير ذلك من الأحداث غير المتوقعة، تمثل خطرًا، لا سابق له في العصر الحديث، يهدد النظم الغذائية الحديثة.

⁵ لدى اعتماد خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة

⁶ الوثيقة 2017/7 C

18- ويتيح وضع الإطار الاستراتيجي الأول تحت قيادة المدير العام الفرصة لزيادة توضيح مجالات التركيز وأساليب العمل الجديدة ودمجها لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي حال عدم اتخاذ إجراءات جريئة فورية، سيصبح الجوع وسوء التغذية عقبات رئيسية تعترض سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولهذا، يجب العمل على وجه السرعة لتفادي أن تصبح الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ والتدهور البيئي وسوء التغذية والأمراض المزمنة مستحكمة ومتعذر علاجها. وفي هذا السياق، اقترح عدد من مجالات التركيز وأساليب العمل الجديدة، بما في ذلك:

- (أ) تحسين الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية كمصدر لخلق الازدهار وفرص عمل في سياق أهداف التنمية المستدامة، بما يشمل من خلال تعزيز الشراكات والتحالفات مع المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة وشركات الأغذية متعددة الجنسيات والمشتريين والمستهلكين.
- (ب) تعزيز المناهج المبتكرة واستخدام المعارف المحلية والعلوم والتكنولوجيات الحديثة بما يشمل الحلول الرقمية لمواجهة المواقف والتحديات الجديدة.
- (ج) تعزيز إحداث تحولات شاملة في النظم الغذائية بتجسد الصلات الديناميكية القائمة عبر القطاعات والجهات الفاعلة والبلدان وذات الصلة بالاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والنظم الزراعية لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية والأنماط الغذائية الصحية والقدرة على الصمود.
- (د) عدم ترك أي أحد خلف الركب، مع التركيز على المناطق المعرضة للخطر، تماشياً مع ما تعد به خطة عام 2030 من إحداث تحولات محورية تتمثل في استئصال الفقر بجميع أشكاله والقضاء على التمييز والإقصاء والحد من انعدام المساواة ومواطن الضعف.
- (هـ) العمل، من خلال مبادرة العمل يداً بيد الجديدة، على تقديم الدعم للإجراءات القائمة على الأدلة التي تقودها وتأخذ بزمامها البلدان لتسريع وتيرة إحداث تحوّل في النظم الغذائية وتحقيق التنمية الريفية المستدامة من أجل القضاء على الفقر والجوع سوء التغذية بجميع أشكاله.
- (و) تعزيز الاتساق في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، بالنظر إلى تعرضها لتحديات معقدة وفريدة من نوعها في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

الاتجاهات والتحديات العالمية السائدة في مجالي الأغذية والزراعة

19- ستشمل وثيقة الإطار الاستراتيجي تحليلاً للاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية، يناول مجموعة القضايا التي تتحدى قدرة نظمنا الغذائية على توفير أغذية مغذية وأنماط غذائية صحية، وعلى المساهمة في تعزيز فرص كسب العيش والحد من أوجه انعدام المساواة بطريقة مستدامة بيئياً. وعلاوة على التحديات التي أسفرت عنها جائحة كوفيد-19، ثمة ضغوط كبيرة أيضاً تنشأ عن النمو السكاني السريع والتوسع الحضري، والتغيرات في أنماط الاستهلاك، والظواهر الجوية القصوى وموجات الجفاف البطيئة الحدوث المرتبطة بتغير المناخ، وتدهور الأراضي، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي، وتراجع قاعدة الموارد الطبيعية، والنزاعات، والأزمات الممتدة، والمخاطر العابرة للحدود والناشئة التي تهدد الزراعة والنظم الغذائية.

20- وسيُقدّم أحد الإسهامات في تحليل الاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية والقطرية التي تواجهها الأغذية والزراعة والتنمية الريفية من خلال عملية الاستشراف الاستراتيجي الجارية حاليًا في المنظمة. وسيسترشد الإطار الاستراتيجي بهذه العملية التي ستؤدي إلى تقرير رئيسي، وهو جزء من سلسلة "مستقبل الأغذية والزراعة" (FOFA) الصادرة عن المنظمة. فهذه السلسلة تعرض الاتجاهات العالمية والسيناريوهات المستقبلية البديلة لتحليل المسارات الممكنة للنظم الغذائية والزراعية. ومن بين المواضيع التي تتناولها هذه السلسلة استهلاك الأغذية والإنتاج الزراعي والموارد الطبيعية وعوامل الإنتاج من قبيل العمل والاستثمار ورأس المال. وتستند عملية الاستشراف الاستراتيجي في المنظمة إلى دراسة استقصائية داخلية ومشاورات خارجية وعمل تحليلي تضطلع به الإدارات الفنية في المنظمة.

21- وسيجري تحليل المواضيع المستجدة على غرار تفشي جائحة كوفيد-19 في العالم من أجل فهم الطريقة التي تؤثر بها هذه الجائحة على قطاع الأغذية والزراعة وتبعاتها في المستقبل. وتضطلع المنظمة بتقييمات سريعة حول أثر كوفيد-19 وتقوم بتقييم علمي يحدد ويتتبع ما اعتمده البلدان خلال الأزمات السابقة من استجابات في مجال السياسات، باستخدام أداة تحليل القرارات المتعلقة بسياسات الأغذية والزراعة. وتقدم هذه التقييمات لمحة عامة عن القرارات الحالية المتعلقة بالسياسات التي يعتمدها الأعضاء للتخفيف من حدة آثار هذه الجائحة على النظم الغذائية والزراعية. ولمواجهة التهديدات الناجمة عن كوفيد-19 والحيلولة دون وقوع أي خطر ناشئ عن الأمراض والآفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود والتخفيف من حدته، سيشكل نهج "صحة واحدة" إحدى الآليات الرئيسية. وسيُهدى بهذه التحليلات والنُهج في ما توفره المنظمة للبلدان من مساعدة في مجال السياسات بهدف المضي قدمًا.

22- وستتيح عمليات واجتماعات أخرى المزيد من الإسهامات والتوجيهات بشأن الاتجاهات والتحديات العالمية والإقليمية الرئيسية السائدة في مجالي الأغذية والزراعة. وتشمل هذه الاجتماعات المؤتمرات الإقليمية التي كان من المقرر في البداية عقدها في الربع الأول من عام 2020 وتنتظر إعادة ترتيب موعد آخر لها وقت كتابة هذا التقرير، واللجان الفنية المقرر عقدها في النصف الثاني من عام 2020، والندوات الرسمية وغير الرسمية مع الأعضاء، والمشاورات الداخلية والخارجية.

ثالثًا - إطار نتائج المنظمة

23- ويوجّه إطار نتائج المنظمة، بالاستناد إلى العناصر الأكبر للإطار الاستراتيجي الأطول أجلاً، عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده خلال فترة السنتين من خلال برنامج العمل والميزانية وضمن الخطة المتوسطة الأجل التي مدتها أربع سنوات. ويمثل كل مستوى من إطار النتائج نوعًا مختلفًا من النتائج التي يتعين تحقيقها، بدءًا مما تنتجه المنظمة (المخرجات) ويساهم في إحداث تغييرات على المستوى القطري أو على نطاق أوسع (النواتج) والآثار التنموية الأوسع (الأهداف الاستراتيجية). وتوجد في صلب الإطار المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز، وتوفّر الأساس لتقييم كيفية إسهام إجراءات المنظمة في إحداث تغييرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية ولرفع التقارير عن ذلك. ويمكن الاطلاع على المكونات الرئيسية لإطار نتائج المنظمة الحالي في الملحق 2.

24- وستوجه العملية والأنشطة المعروضة في هذه الوثيقة، وكذلك التوصيات المنبثقة عن تقييم إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة،⁷ عمليتي تنقيح إطار نتائج المنظمة وبلورته.

25- وأشار التقييم إلى أن الأساس المنطقي المفاهيمي للإطار الاستراتيجي لا يزال صالحًا. ولكنه أوضح أنه ينبغي تنقيح الإطار من أجل ربطه بشكل أشمل بخطة عام 2030 والعملية الجارية لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. أوصى التقييم بإعادة صياغة نظرية التغيير التي يقوم عليها إطار النتائج وبتحديد أهداف برامجية ملموسة بدرجة أكبر وقائمة على القضايا.

26- وسيشمل الإطار الاستراتيجي الجديد، على نحو ما تقتضيه النصوص الأساسية، عددًا من الأهداف الاستراتيجية التي يتعين على الأعضاء والمجتمع الدولي تحقيقها بدعم من المنظمة. وسيتم بلوغ هذه الأهداف الاستراتيجية من خلال مجموعة مقترحة من المجالات البرامجية ذات الأولوية، والمرتبطة بالتحديات العالمية المذكورة أعلاه. وستجسّد المجالات البرامجية ذات الأولوية مدى ترابط أهداف التنمية المستدامة وعدم قابليتها للتجزئة، وتحقيقًا لنتائج قابلة للقياس ومستدامة في الميدان، ستعمل البرامج ذات الأولوية من خلال مبادرات جديدة، من قبيل مبادرة العمل يدًا بيد لوضع حلول في مجال السياسات قائمة على الأدلة، وتقودها وتأخذ بزمامها البلدان.

27- وسيتم قياس النتائج من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وكذلك من خلال مؤشرات غير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للمجالات التي لا ترتبط بسهولة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة القائمة، كالعامل المعياري الذي تقوم به المنظمة على سبيل المثال.

إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

28- تقتضي خطة عام 2030 وعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إعادة صياغة مهمة للعمل الذي تضطلع به المنظمة على الصعيد القطري. ويتعين على المنظمة وضع عملها في سياق نهج موحد للأمم المتحدة وتكييف طرائقها للاستجابة للتحويل في الطريقة التي تعمل بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لدعم التغيير التحويلي. ومن الناحية العملية، هذا يعني أنه يتعين على المنظمة تحديد التحولات الهيكلية الرئيسية التي يدعمها ما تقوم به من عمل لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة الوطنية، تماشيًا مع إطارها الاستراتيجي.

29- وعلى الصعيد القطري، ستصبح مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها إطار الرصد المشترك لجميع وكالات الأمم المتحدة، وستسترشد بخطوط أساس تحدها وتصنفها البلدان. وسيتم تتبع هذه المؤشرات، بدورها، بطريقة إلكترونية من خلال منصة UN INFO - وهي منصة التخطيط والمراقبة والإبلاغ الإلكترونية العالمية التي يجري إطلاقها على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وسيؤدي وضع مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها في صميم إطار نتائج المنظمة إلى تيسير تخطيط النتائج وتنفيذها ورصدها لاحقًا من الميدان إلى الصعيد العالمي.

⁷ الوثيقة PC 127/2

استخدام مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

30- تجدر الإشارة إلى أن المنظمة تعتبر وكالة الأمم المتحدة الراعية⁸ لما مجموعه 21 مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ووكالة مساهمة⁹ بالنسبة إلى خمسة مؤشرات أخرى تشمل أهداف التنمية المستدامة 2 و5 و6 و12 و14 و15 وتغطي أكثر من 10 في المائة من مجمل إطار المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وتقدم المنظمة الدعم لما تبذله البلدان من جهود لرصد خطة عام 2030 من خلال تعزيز قدراتها على جمع البيانات ورصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. كما تجدر الإشارة إلى أن مبادرة العمل يداً بيد تستخدم، كأداة الرصد الأساسية، المؤشرات البالغ عددها 21 التي ترعاها المنظمة. وبالنظر إلى أهمية مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها أو الوكالة المساهمة فيها، سيضم إطار النتائج الجديد كحد أدنى هذه المؤشرات البالغ عددها 26 مؤشرًا (الملحق 3).

31- ويتوقع أن يشتمل إطار النتائج أيضًا على مؤشرات أخرى وثيقة الصلة بأهداف التنمية المستدامة على غرار تلك المتعلقة بتغير المناخ والتي لا تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها ولكن جهة فاعلة دولية مهمة للغاية.

العمل المعياري العالمي الذي تقوم به المنظمة

32- سيولى الاهتمام أيضًا لبلورة الدور المعياري العالمي الذي تؤديه المنظمة من أجل معالجة أمور منها، على سبيل الذكر لا الحصر، الأفكار المهمة التي تناوّلها تقييم إطار النتائج الاستراتيجية للمنظمة وتقييمات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف للفترة 2017-2018 بهدف زيادة تسليط الضوء على العمل المعياري الحاسم الأهمية الذي تقوم به المنظمة. وفي هذا الصدد، سيتم اعتماد مؤشرات أخرى غير مؤشرات أهداف التنمية المستدامة لهذه المجالات المعيارية التي لا ترتبط بسهولة بإطار نتائج أهداف التنمية المستدامة.

تعزيز الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة

33- سيقوم نموذج سلسلة نتائج المنظمة في الإطار الاستراتيجي الجديد بربط الأهداف الاستراتيجية والنواتج والنتائج المنشودة من خلال نظرية فعالة للتغيير.

⁸ لقد حدد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة "الوكالات الراعية" لكل مؤشر عالمي من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بناءً على القرار الذي اتخذته الجمعية العامة A/RES/71/313 والذي "يحث المنظمات الدولية على تقديم المنهجيات التي تتبعها لمواءمة البيانات القطرية، وذلك لأغراض المقارنة على الصعيد الدولي وإعداد تقديرات" (الفقرة 7 من منطوق القرار). وتم تعيين الوكالات الراعية بالاستناد إلى مجال عملها وخبرتها، ويتوقع منها (1) قيادة عملية وضع الأساليب والمعايير لجمع البيانات وإعداد التقارير، (2) ودعم تعزيز القدرات الإحصائية على جمع البيانات واستخدامها وتحليلها، (3) وتيسير تجميع البيانات الوطنية والتحقق منها، (4) وتقديم البيانات والبيانات الوصفية إلى قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، (5) وتحليل الاتجاهات ذات الصلة بالتقرير المرحلي السنوي بشأن أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها، ضمن جملة أمور أخرى.

⁹ توجد وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، التي تجمع بين الخبرة الفنية والرصد والخبرة في مجال السياسات، في وضع يؤولها بشكل أفضل لدعم البلدان في إقامة الرابط المهم بين الرصد ووضع السياسات. كما تتمتع الوكالات المتخصصة بالقدرة والسلطة لمساعدة البلدان في وضع مبادرات جديدة بالاستناد إلى تحليل البيانات، وتيسير الشراكات التي تؤدي إلى الارتقاء بمستوى العمل، والنهوض بمشاركة أصحاب المصلحة المتعددين بما يكفل زيادة روح المسؤولية.

34- وتقدم نظرية التغيير صورة شاملة للمسارات السببية بين أنشطة التدخلات ونتائجها وأثرها المنشود. وتوضح الرابط السببي القائم بين المخرجات والنواتج والآثار وتوضح المخاطر والافتراضات التي قد تعيق تحقيق النتائج المتوخاة، جنبًا إلى جنب مع الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك دور الكيانات الأخرى في تحقيق المقاصد. وفي الوقت الذي يبرز فيه الإطار مدى تقدم عناصر التغيير الرئيسية اللازمة لتحقيق المقاصد على كل مستوى من المستويات، يُتوقع أن يصف مستوى النواتج نتائج برامجية ملموسة قائمة على القضايا.

35- وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم المنظمة، سعيًا منها إلى تعزيز الإدارة بشكل أعم على نطاق المنظمة، بتكملة نظرية التغيير المحسنة المدرجة في الإطار الاستراتيجي الجديد بتدابير أخرى تشكل جزءًا لا يتجزأ من ثقافة الإدارة لتحقيق النتائج. وقد سُلِّط الضوء على هذه التدابير في تقييم إطار النتائج الاستراتيجية وهي تشمل إدارة التغيير وتنمية القدرات، وإطارًا مناسبًا للمساءلة، وإدارة الموارد البشرية والحوافز، وزرع بذور ثقافة التعلّم والشراكات من أجل الاستفادة بشكل أفضل من مساهمة المنظمة في تحقيق نواتج وأثر جماعي.

رابعًا - عملية التشاور

36- يستلزم وضع الإطار الاستراتيجي الجديد عملية تشاور تشاركية وواسعة النطاق، تشمل الموظفين وخبراء خارجيين والمنظمات الشريكة بما فيها الوكالات التي توجد مقرها في روما، والأعضاء. وإن الإسهامات الإقليمية المتوقع إدراجها في الوثيقة الحالية ليست متوفرة بعد نظرًا إلى إرجاء موعد انعقاد دورات المؤتمرات الإقليمية.

37- كما أن المواعيد المنقحة لانعقاد دورات المؤتمرات الإقليمية ليست متاحة بعد وقت إعداد هذا التقرير. وسيتم، عند الاقتضاء، الاتفاق مع الأعضاء على آليات ونهج جديدة لضمان الحصول على الإسهامات الإقليمية والفنية في الوقت المناسب للاهتمام بها في وضع الإطار الاستراتيجي.

38- وبالنظر إلى هذه التغييرات، خضعت خارطة طريق المشاورات بشأن الإطار الاستراتيجي للمنظمة للتحديث (الملحق 1). ومن المزمع إجراء مشاورات غير رسمية مع الأعضاء في الجزء الأخير من عام 2020 ومطلع عام 2021.

39- ويجري التحضير لعقد مشاورات مع الموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية من خلال العملية الاستشارية ومن خلال إنشاء مجموعات عمل حول المجالات البرامجية ذات الأولوية.

40- وستتمحور المشاورات مع الوكالات التي توجد مقرها في روما حول تحديد التعاون والتنسيق على المستوى الاستراتيجي، لا سيما حول هدف التنمية المستدامة 2، وربما الاتفاق عليهما. وتشمل المشاورات مع الشركاء الآخرين منظومة الأمم المتحدة الأوسع وقد تشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، مع التركيز على تحديد الممارسات الجيدة ودراسة الإمكانيات المتاحة لإقامة شراكات مبتكرة.

41- وأجريت، على نحو ما هو مبين أدناه، مشاوراة أولية مع خبراء خارجيين.

42- وعقد المدير العام، يومي 25 و26 فبراير/شباط 2020، اجتماعه الأول مع مجموعة استشارية خارجية مكونة من عشرة مشاركين رفيعي المستوى (من مجموعة مؤلفة من 15 شخصاً) مثلوا مجموعة متنوعة من مسارات التفكير بشأن قضايا الأغذية والزراعة من منظورات الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحكومات. وقد نظم الاجتماع، الذي شهد مشاركة كبار مسؤولي المنظمة أيضاً، كحوار تفاعلي للإصغاء إلى آراء أعضاء المجموعة وأفكارهم وحلولهم واقتراحاتهم بخصوص التوجه الاستراتيجي والبرامجي للمنظمة.

43- ودارت النقاشات حول مجالات تركيز المدير العام ذات الأولوية، بما في ذلك مبادرة العمل يداً بيد، وإحداث تحول في النظم الغذائية، والابتكار، والتركيز على الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وجعل المنظمة منظمة رقمية. وقدم أعضاء المجموعة أفكاراً مدروسة ومثيرة، بما في ذلك أهمية فهم "الكيفية" والعملية والعلاقة؛ وضرة ضمان التفاعل الكافي للمنظمة مع الشركاء في الميدان؛ والتوازن الجديد بين المزارعين والمستهلكين؛ وأهمية النظم الغذائية، والاقتصادات المبنية على التكنولوجيا الإحيائية، وسلامة الأغذية؛ والأثر الشامل لتغير المناخ. وناقشت المجموعة أيضاً كيف ينبغي للمنظمة أن تكون جهة رائدة في مجالات محددة تخص الأغذية والزراعة، بما في ذلك الفرصة المحتملة لأن تأخذ المنظمة بزمام القيادة في إنشاء آلية عالمية، مثل فريق حكومي دولي معني بالأغذية والزراعة.

44- وعمد أعضاء المجموعة، عندما طُلب منهم التفكير في التحديات العالمية التي تواجه الأغذية والزراعة، إلى تسليط الضوء على مجموعة من القضايا، منها النظم الغذائية الذكية مناخياً، والتجارة بين الأقاليم كوسيلة للتسويق للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والإنتاج الزراعي المتسم بانخفاض انبعاثات الكربون، وجعل الزراعة جذابة للشباب، والزراعة الحضرية والأمن الغذائي الحضري، وتقسيم المخاطر الزراعية، ومصادر الطاقة المتجددة الجديدة، وصور لمستقبل صغار المزارعين، وقوة البيانات والمعرفة.

الملحق 1: خارطة الطريق لعملية التشاور بشأن الإطار الاستراتيجي للمنظمة

التاريخ	اجتماع الجهاز الرئاسي	الوثيقة
2020		
المؤتمرات الاقليمية		
17-20 فبراير/شباط (أرجنت)	الدورة الخامسة والثلاثون للمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	نتائج منظمة الأغذية والزراعة وأولوياتها في الأقاليم - تقديم المؤتمرات الإقليمية توجيهات بشأن المجالات ذات الأولوية الإقليمية لعمل المنظمة في الفترة 2020-2021 وما بعدها
2-4 مارس/آذار (أرجنت)	الدورة الخامسة والثلاثون للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى	
23-27 مارس/آذار (أرجنت)	الدورة الحادية والثلاثون للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا	
6-10 أبريل/نيسان (أرجنت)	المؤتمر الإقليمي غير الرسمي لأمريكا الشمالية	
27-29 أبريل/نيسان (أرجنت)	الدورة السادسة والثلاثون للمؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
5-7 مايو/أيار (أرجنت)	الدورة الثانية والثلاثون للمؤتمر الإقليمي لأوروبا	
لجنة البرنامج والمجلس		
18-22 مايو/أيار (أرجنت)	الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج	الخطوط العريضة المؤقتة للإطار الاستراتيجي - انطلاق عملية تشاورية شاملة بالاستناد إلى رؤية المنظمة وأهدافها - النظر في إطار نتائج منظمة الأغذية والزراعة في سياق خطة عام 2030
8-12 يونيو/حزيران	الدورة الرابعة والستون بعد المائة للمجلس	الخطوط العريضة المؤقتة للإطار الاستراتيجي
اللجان الفنية		
22-26 يونيو/حزيران (أرجنت)	الدورة الخامسة والعشرون للجنة الغابات	النتائج والأولويات في المجالات الفنية لعمل المنظمة - مناقشة الأولويات الفنية في اجتماعات اللجان الفنية المعنية
13-17 يوليو/تموز (أرجنت)	الدورة الرابعة والثلاثون للجنة مصايد الأسماك	
23-25 سبتمبر/أيلول	الدورة الثالثة والسبعون للجنة مشكلات السلع	
28 سبتمبر/أيلول - 2 أكتوبر/تشرين الأول	الدورة السابعة والعشرون للجنة الزراعة	

التاريخ	اجتماع الجهاز الرئاسي	الوثيقة
لجنة البرنامج والمجلس		
13-9 سبتمبر/أيلول	الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة للجنة البرنامج	الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي والخطوط العريضة للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 - إجراء المزيد من التشاور الشامل والواسع النطاق - دمج الأولويات الإقليمية والفنية - دمج إسهامات الأجهزة الرئاسية - تحديث إطار نتائج المنظمة في سياق خطة عام 2030
30 نوفمبر/تشرين الثاني - 4 ديسمبر/كانون الأول	الدورة الخامسة والستون بعد المائة للمجلس	الخطوط العريضة للإطار الاستراتيجي والخطوط العريضة للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025
ديسمبر/كانون الأول 2020 - مارس/آذار 2021	الاجتماعات غير الرسمية للمجموعات الإقليمية	مشروع الإطار الاستراتيجي
2021		
ديسمبر/كانون الأول 2020 - مارس/آذار 2021	الاجتماعات غير الرسمية للمجموعات الإقليمية	مشروع الإطار الاستراتيجي
لجنتا البرنامج والمالية والاجتماع المشترك بينهما والمجلس		
22-26 مارس/آذار	الدورة الثلاثون بعد المائة للجنة البرنامج	الإطار الاستراتيجي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023
22-26 مارس/آذار	الدورة الثانية والثمانون للجنة المالية	الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023
22 مارس/آذار	الاجتماع المشترك بين الدورة الثلاثين بعد المائة للجنة البرنامج والدورة الثانية والثمانين بعد المائة للجنة المالية	الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023
29 مارس/آذار - 2 أبريل/نيسان	الدورة السادسة والستون بعد المائة للمجلس	الإطار الاستراتيجي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023
12-16 يوليو/تموز	الدورة الثانية والأربعون للمؤتمر	الإطار الاستراتيجي الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2022-2023

الملحق 2: إطار نتائج منظمة الأغذية والزراعة الحالي (الأجل المتوسط 2018-2021)

رؤية منظمة الأغذية والزراعة

عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تسهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات حياة الجميع، وخاصة الأشد فقراً، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.

الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء

- القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والعمل تدريجياً على بناء عالم يحصل فيه الناس في جميع الأوقات على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم ليعيشوا حياة ملؤها النشاط والصحة؛
- والقضاء على الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- والإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

الأهداف الاستراتيجية

- (1) المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
- (2) جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
- (3) الحدّ من الفقر في الريف
- (4) تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
- (5) زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

الهدف الإضافي

- (6) الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)

الوظائف الأساسية

- (1) تيسير ودعم البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغير ذلك
- (2) تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة بولاية المنظمة
- (3) تيسير وتعزيز ودعم الحوار في مجال السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية
- (4) إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويين القطري والإقليمي لإعداد وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة

- (5) أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في المجالات ذات الصلة بولاية المنظمة
- (6) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية والريفية، بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص
- (7) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في المجالات ذات الصلة بولاية المنظمة.

الأهداف الوظيفية

- التواصل
- تكنولوجيا المعلومات
- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
- الإدارة الكفؤة والفعالة

الملحق 3: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها والمساهمة فيها

المؤشر	الوصف
1-1-2	معدل انتشار نقص التغذية
2-1-2	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان استنادًا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي
1-3-2	حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الخرجية
2-3-2	متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ومكانتهم كأفراد من الشعوب الأصلية
1-4-2	نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة
1-5-2	عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل
2-5-2	نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة لخطر انقراضها
1-أ-2	مؤشر التوجه الزراعي للنفقات الحكومية
1-ج-2	مؤشر مفارقات أسعار الأغذية
1-أ-5	(أ) نسبة المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الجنس؛ (ب) وحصص النساء بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحياة
2-أ-5	نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العربي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها
1-4-6	التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن
2-4-6	حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة
1-3-12	(أ) مؤشر الفواقد الغذائية (ب) ومؤشر المهدر من الأغذية
1-4-14	نسبة الأرصد السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجيًا
1-6-14	التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم
1-7-14	استدامة مصايد الأسماك كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموًا، وجميع البلدان.

التقدم الذي تحرز به البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق.	14-ب-1
مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	1-1-15
التقدم باتجاه تحقيق الإدارة الحرجية المستدامة	1-2-15
مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي	2-4-15

مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة وكالة مساهمة فيها

المؤشر	الوصف
2-4-1	نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، و(أ) لديهم مستندات معترف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة
2-5-1	الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي
14-ج-1	عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام
1-3-15	نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة
1-6-15	عدد البلدان التي اعتمدت أطراً تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف